

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي  
شركة الكروم الثمانية ش.م.ع.

## الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لشركة الكروم الثمانية ش.م.ع.ع ("الشركة") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وبيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وبيان التغيرات في حقوق ملكية المساهمين، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وإيضاحات عن البيانات المالية، بما في ذلك ملخص عن السياسات المحاسبية الرئيسية.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

## أساس الرأي

لقد أنجزنا تدقيقاً وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. يتضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الواردة في تقريرنا وصفاً مُستفيضاً لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير. نحن مؤسسة مستقلة عن الشركة وفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بعملية تدقيقنا للبيانات المالية طبقاً لميثاق أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (ميثاق أخلاقيات المحاسبين). وقد أقمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لميثاق أخلاقيات المحاسبين. وفي اعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً نمتد إلىه في إبداء رأينا.

### مسألة أخرى

تم تدقيق البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ من قبل مراقب حسابات آخر، وقد تضمن تقريره بتاريخ ٥ فبراير ٢٠١٨ رأياً غير متحفظ حول تلك البيانات المالية.

## مسائل التدقيق الرئيسية

إنّ مسائل التدقيق الرئيسية تمثل تلك المسائل التي كانت، في حكمنا المهني، ذات أهمية أكثر في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. وقد تمّ تناول هذه المسائل في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً حول هذه المسائل. وبالنسبة لكل مسألة من المسائل الواردة أدناه، فإن وصفاً لكيفية تناول تدقيقنا لهذه المسألة يرد في ذلك السياق.

لقد قمنا بتنفيذ المسؤوليات الموضحة في قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه المسائل. وبناء عليه، فقد تضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. إن نتائج إجراءات تدقيقنا، بما في ذلك الإجراءات المنجزة لغرض تناول المسائل الواردة أدناه، توفر أساساً لرأي التدقيق المرفق مع هذه البيانات المالية.

## تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة

إن الإدارة تمثل عادةً موقعاً فريداً لارتكاب عملية الغش بسبب قدرتها على التلاعب بشكل مباشر أو غير مباشر بالسجلات المحاسبية وإعداد بيانات مالية مُزورة من خلال تجاوز أنظمة الرقابة التي تبدو ظاهرياً أنها تعمل على نحو فعال. عند فحصنا لفلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل الذي تنتهجه، أخذنا في الاعتبار لخطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة وتصور الأطراف المكلفة بالحكومة لاحتمال تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة أو غيره من التأثيرات غير الملائمة على عملية إعداد التقارير المالية. لذلك، فقد اعتبرنا أن تجاوز أنظمة الرقابة يمثل مسألة تدقيق رئيسية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي  
شركة الكروم العمانية ش.م.ع.ع (تابع)

مسائل التدقيق الرئيسية (تابع)

تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة (تابع)

تضمنت إجراءاتنا اختبار الفصل بين المهام واختبار أنظمة الرقابة على عملية تصريح ومعالجة القيود اليومية، والتعديلات الأخرى على البيانات المالية، واختبار التعاملات الهامة التي تتم خارج سياق الأعمال العادية أو تبدو بشكل آخر أنها تعاملات غير عادية، ومراجعة أحكام الإدارة عند وضع التقديرات المحاسبية الهامة في البيانات المالية للسنة الحالية.

#### الإقرار بالإيرادات

الإيرادات تُمثل مبيعات خام الكروم. يتم قياس الإيرادات بناءً على الثمن المحدد في العقد المُبرم مع العميل، وتُستثنى المبالغ التي يتم تحصيلها نيابة عن أطراف أخرى. في ١ يناير ٢٠١٨، اعتمدت الشركة لأول مرة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥- "الإيرادات من العقود المُبرمة مع العملاء". يتم الآن الإقرار بإيرادات بيع خام الكروم عند تحويل السيطرة على المنتجات، أي عند تسليمها إلى العملاء، ويكون للعميل حرية التصرف بالكامل في القناة والسعر لبيع المنتجات ولا يكون هناك أي التزام لم يتم الوفاء به ومن شأنه أن يؤثر على قبول العميل للمنتجات.

الإقرار بالإيرادات يُعتبر مسألة تدقيق رئيسية نظرًا لأن مبلغ الإيرادات وتوقيت قيدها في فترة مالية يمكن أن يكون له تأثير جوهري على الأداء المالي.

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية لمعالجة مسألة التدقيق الرئيسية:

- تحققنا من مدى ملاءمة الإقرار بالإيرادات استناداً إلى سياسات الشركة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالخصومات، مع تقييم مدى الالتزام بمعايير المحاسبة المُنطبقة؛
- راجعنا العقود المُبرمة مع العملاء وحددنا التزامات الأداء وتوقيت الإقرار بالإيرادات.
- بعد تحديد التزامات الأداء المختلفة، تحققنا من سعر المعاملة بما في ذلك عنصر التمويل الرئيسي، إن وجد، وتأكدنا من أن المبالغ قد تم تخصيصها لالتزامات الأداء المختلفة بشكل ملائم.
- حصلنا على الأدلة التي تُثبت استيفاء التزامات الأداء خلال فترة من الزمن.
- تحققنا من الفواتير الصادرة للتأكد من استحقاق الإيرادات وتسجيلها استناداً إلى التزامات الأداء.

#### وجود المخزون في منجم الفرفار وتقييمه

يشمل المخزون في نهاية فترة الإقرار مخزون خام الكروم بقيمة ١٨٠,٣٢١ ر.ع في منجم الشركة بالفرفار. إلا أنه نظراً للنزاع القائم، فقد تم سد الطريق المؤدية إلى المنجم ولا يمكن الوصول إلى المخزون وبالتالي لا يمكن التصرف فيه. قامت الإدارة بتقدير إجمالي مخصص بقيمة ١٤٠,٠٠٠ ر.ع مقابل المخزون، من ضمنه مخصص بقيمة ٢٥,٠٠٠ ر.ع تم تكوينه في السنة الحالية. وبما أن عملية تكوين المخصص تتضمن استخدام تقديرات، والقيمة الدفترية للمخزون تُشكل بنداً جوهرياً في البيانات المالية، فقد اعتبرنا أن هذه المسألة تمثل مسألة تدقيق رئيسية.

تضمنت إجراءات تدقيقنا في هذا المجال ما يلي:

- ضمان إدراج القيمة الدفترية للمخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقيق، أيهما أقل.
- مراجعة الاتصالات بين الإدارة والهيئات المختلفة لتقييم مدى تقدم المفاوضات بشأن الوصول إلى الموقع.
- إجراء مناقشة مع الإدارة ومجلس الإدارة حول مدى تقدم مختلف المفاوضات الجارية وصياغة الخلاصة الضرورية في هذا الشأن.
- تقييم مدى كفاية المخصص في ضوء العوامل المذكورة أعلاه.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي  
شركة الكروم الغمانية ش.م.ع.ع (تابع)

### مسائل التدقيق الرئيسية (تابع)

#### أنشطة التجريد والكشط

في نهاية فترة الاقرار، أقرت الإدارة بالقيمة الدفترية لأصل نشاط التجريد والكشط بقيمة ٢٠٥,٣٨٨ ر.ع كأصل معنوي. ويتطلب الاقرار بتكاليف نشاط التجريد والكشط وقياسها وتقديرات وأحكام هامة بشأن الافتراضات المستخدمة لتخصيص المصروفات المنسوبة مباشرة لنشاط التجريد والكشط وتقدير الأعمار الانتاجية للأصول. وبناء عليه، فقد اعتبرنا أن هذه المسألة تمثل مسألة تدقيق رئيسية.

تضمنت إجراءات تدقيقنا في هذا المجال ما يلي:

- مراجعة تكاليف نشاط التجريد والكشط المحتملة للتأكد من أنها تتضمن فقط تلك التكاليف التي تُحسنُ عملية الوصول إلى المناجم.
- ضمان أن تكون المصروفات المخصصة المنسوبة مباشرة لأصل نشاط التجريد والكشط ملائمة لحجم النشاط.
- تقييم المنهجية التي استخدمتها الإدارة لتقدير الاحتياطيات والموارد المتبقية في المنجم.
- ضمان أن مبلغ إطفاء أصل نشاط التجريد والكشط يمتد على مدى العمر الانتاجي المتوقع للعنصر المحدد للاحتياطيات في المنجم أين يتم مزاوله النشاط.

#### المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠١٨

تتحمل الأطراف المكلفة بالحوكمة وإدارة الشركة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠١٨ ولكنها لا تشمل البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات حولها. وقد حصلنا على المعلومات التالية قبل تاريخ تقرير تدقيقنا، ونتوقع الحصول على التقرير السنوي المنشور لسنة ٢٠١٨ بعد تاريخ تقرير تدقيقنا:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير حوكمة الشركات
- تقرير مناقشة وتحليل الإدارة

إن رأينا حول البيانات المالية لا يشمل المعلومات أخرى، ونحن لا نقدم خلاصة من أي نوع بشأن أي ضمانات حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق، أثناء قراءتنا، مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل جوهري مع البيانات المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها في عملية التدقيق، أو تبدو بشكل آخر أنها تحتوي على أخطاء جوهريّة. وإن خُصنا، استناداً إلى العمل الذي أنجزناه، إلى أن هناك خطأ جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مُطالبون بذكر ذلك في تقريرنا. وليس لدينا ما نذكره في هذا الشأن.

#### مسؤولية الإدارة والأطراف المكلفة بالحوكمة عن البيانات المالية

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بطريقة عادلة طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من أي أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، بحسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة ما لم تكن الإدارة تعتزم تصفية الشركة أو وقف العمليات، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي غير القيام بذلك.

## تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي شركة الكروم العمانية ش.م.ع.ع (تابع)

### مسؤولية الإدارة والأطراف المكلفة بالحوكمة عن البيانات المالية (تابع)

تتحمل الأطراف المكلفة بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

#### مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. علما بأن التأكيد المعقول يمثل تأكيدا على مستوى عال من الضمان، ولكنه لا يمثل ضمانا بأن عملية التدقيق التي تتم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ستتمكن دائما من كشف الأخطاء الجوهرية عند وجودها. حيث يمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تُعتبر جوهرية إذا كان يتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر، فرديا أو كجُلّيا، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استنادا إلى هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق التي نُجريها وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نستخدم أحكام مهنية ونمارس الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. ونقوم أيضا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، مع الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساسا نستند إليه في إبداء رأينا. إن خطر عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من خطر عدم الكشف عن الأخطاء الناتجة عن الخطأ، نظرا لأن الغش قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المُتعمد أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لأجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول نجاعة أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المُستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات التابعة التي قامت بها الإدارة.
- صياغة خلاصة حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة، وما إذا كان هناك، استنادا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، عدم يقين جوهري يتعلق بالأحداث أو الظروف ومن شأنه أن يُلقي بظلال شك كبيرة حول قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقا لمبدأ الاستمرارية. وإن خُصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فنحن مطالبون بلفت العناية في تقرير تدقيقنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إن كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن خُلاصتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعل الشركة تتوقف عن مواصلة عملياتها طبقا لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تُظهرُ التعاملات والأحداث الكامنة على نحو يُحقق العرض بطريقة عادلة.

نحن نتواصل مع الأطراف المكلفة بالحوكمة فيما يتعلق بالنطاق المُخطط للتدقيق وتوقيته، ونتائج التدقيق الرئيسية، من ضمن مسائل أخرى، بما في ذلك أي نقص هام في الرقابة الداخلية يُحدده أثناء عملية تدقيقنا.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي  
شركة الكروم العمانية ش.م.ع.ع (تابع)

مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)

كما نقدم إقراراً إلى الأطراف المكلفة بالحوكمة بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونبلغه بكافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، وكذلك الضمانات ذات الصلة حيثما كان ذلك ينطبق.

من ضمن المسائل التي نبلغها إلى الأطراف المكلفة بالحوكمة، فإننا نحدد تلك المسائل التي كانت ذات أهمية أكثر في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وتمثل بالتالي مسائل تدقيق رئيسية. ونقدم وصفاً لهذه المسائل في تقرير تدقيقها، وذلك ما لم يكن هناك قانون أو لائحة تمنع الإفصاح العلني عن هذه المسألة أو، في حالات نادرة للغاية، عندما نقرر أن مسألة ما لا ينبغي أن تُدرج في تقريرنا نظراً لأنه من المتوقع بشكل معقول أن الآثار السلبية المترتبة عن ذلك ستفوق فوائد المصلحة العامة لهذا الإفصاح.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، ووفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية العماني لسنة ١٩٧٤، وتعديلاته، وقواعد وشروط الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال، فإننا نفيده بما يلي:

- ١) لقد حصلنا على كافة المعلومات التي نعتبرها ضرورية لغرض تدقيقنا،
- ٢) تحتفظ الشركة بدفاتر حسابات سليمة، والبيانات المالية تتفق مع تلك الدفاتر.
- ٣) المعلومات المالية المدرجة في التقرير السنوي تتفق مع دفاتر حسابات الشركة.

كذلك، فإننا نفيده بأنه لم يسترع انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن الشركة خرقت أيًا من الأحكام المنطبقة لقانون الشركات التجارية العماني لسنة ١٩٧٤، وتعديلاته، وقواعد وشروط الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال، على نحو من شأنه التأثير بشكل جوهري على أنشطتها أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

  
بيين كابور  
الشريك



BDO

مسقط  
٧ فبراير ٢٠١٩